الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا ١٩٧٠

الأستاذ المساعد الدكتور

إبراهيم فنجان الإمارة

جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

تناول هذا البحث، في بدايته، قاعدة وايلس وأهميتها في مسار العلاقات الأمريكية الليبية منذ استقلال ليبيا عام ١٩٥١ حتى قيام ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩، ثم بحث في الانسحاب الأمريكي من القاعدة المذكورة في تموز ١٩٧٠، محاولا التركيز على التغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي نجمت عن قيام الثورة، أو تزامنت معها، وأدت إلى اتخاذ الإدارة الأمريكية (إدارة نيكسون) قرار الانسحاب. وظهر أن أبرز تلك المتغيرات يتعلق بالمصالح النفطية الأمريكية في ليبيا وخشية الولايات المتحدة من تعرضها للخطر، لاسيما بعد انتهاج النظام الليبي الجديد سياسة قومية موالية لعبد الناصر ومعادية لإسرائيل والغرب.

The American Withdrawal from Wheelus Base, Libya 1970

Asist.pro. Ibraheem Finjan AL-Amara Basrah

University -College of Education

The paper covers the importance of Wheelus base in Libya and its importance to the bilateral relations between Libya and America from the independence of Libya in 1951 to the Revolution of 1969. The study investigates the American withdrawal in 1970 concentrating on the regional local and international variables that resulted from the revolution or were concurrent to it that pushed the Nixon administration to withdraw. One of these variables was American petroleum interest in the area and the fear from being subjected to danger. The new Libyan regime at that time adopted a nationalistic policy by supporting the Egyptian president Jamal Abdul Nasser and launching enmity towards Israel.

المقدمة:

منذ ظهور بوادر الحرب الباردة، بعد الحرب العالمية الثانية، أبدت الولايات المتحدة اهتماما خاصا باستمرار وجودها العسكري في قاعدة ويلس (Wheelus Air Base) في ليبيا، التي كانت قد استعملتها في أثناء الحرب العالمية الثانية بموافقة القوات البريطانية، بعد استيلاء الأخيرة عليها من أيدي قوات المحور عام ١٩٤٣.

أصبحت تلك القاعدة إحدى الركائز الأساسية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المتمثلة بالحيلولة دون تغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة والإفادة من مواردها.

ووفقا لهذه الأهمية، مع حاجة ليبيا إلى المساعدات الاقتصادية مقابل الاستعمال الأمريكي لها، أصبحت القاعدة المحدد الرئيس لمسار العلاقات الأمريكية منذ استقلال ليبيا عام ١٩٥١ وحتى اكتشاف النفط الليبي عام ١٩٥٩، وعاملا أساسيا مؤثرا في طبيعة تلك العلاقات للمدة ١٩٥٩-١٩٦٩، إلى جانب العاملين الآخرين المتمثلين بأعمال الشركات النفطية الأمريكية في ليبيا، والتصاعد المضطرد لتيار القومية العربية بقيادة عبد الناصر.

وعلى الرغم من قبول الولايات المتحدة عام ١٩٦٤، التفاوض مع ليبيا حول إمكانية الانسحاب من القاعدة، تلبية لطلب الحكومة الليبية المدفوع بالضغط الشعبي المتأثر بعبد الناصر، والقومية العربية، فإنها لم تكن جادة في قبول الانسحاب إلى درجة أنها ركزت دبلوماسيتها على إقناع الملك إدريس محمد السنوسي (١٩٥١-١٩٦٩)، أن وجودها في القاعدة ضمان لعرشه واستقلال بلاده. وبذلك تمكنت من تأمين وجودها فيها حتى قيام ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩.

ولم يمر أكثر من شهرين ونصف على قيام ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩ في ليبيا، حتى أبدت الولايات المتحدة استعدادها للانسحاب من القاعدة، وتوصلت إلى اتفاق بهذا الشأن مع النظام الليبي الجديد في ٢٣ كانون الأول ١٩٦٩، حدد الحادي عشر من تموز من عام ١٩٧٠ موعدا لتسليم القاعدة إلى الليبيين بشكل كامل. فما هي الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة إلى قبول الانسحاب؟ أهي أسباب تتعلق برؤية استراتيجية أمريكية جديدة تستند إلى التطور الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى في مجال إنتاج الصواريخ العابرة للقارات وحاملات الطائرات والغواصات، إلى درجة بات معها الوجود الأمريكي في قاعدة وايلس غير ضروري في الحسابات العسكرية الاستراتيجية؟ أم أنها ترتبط بوجود الشركات الأمريكية النفطية والرغبة في استمرار إمدادات النفط الليبي إلى حلفائها في أوربا؟ أم أن السياسة الخارجية التي انتهجها النظام الليبي الجديد بعد عام ١٩٦٩ تجاه الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، هي الأكثر تأثيرا في تبني الولايات المتحدة لهذا الموقف؟

هذا البحث محاولة للتوصل إلى إجابات مقنعة على تلك الأسئلة، مستعينا، بالدرجة الأولى، بالوثائق الأمريكية المنشورة حول الموضوع.

قاعدة وايلس وأثرها في العلاقات الليبية الأمريكية حتى عام ١٩٦٩:

كانت قاعدة وايلس في الأصل، مطار للملاحة الجوية أنشأه الإيطاليون عام ١٩٢٣، أي بعد اثني عشر عاما من احتلالهم ليبيا عام ١٩١١. وخلال الحرب العالمية الثانية، توسع هذا المطار من حيث المساحة وازدادت أهميته بعد أن انضمت القوات الجوية الألمانية إلى حليفتها الإيطالية في استعمال لدعم

عملياتهما الحربية في شمال افريقيا، إلا أن القوات البريطانية تمكنت من فرض سيطرتها عليه في مطلع عام ١٩٤٣. ومنذ ذلك التاريخ أصبح بمقدور القوات الجوية الأمريكية استعمال هذا المطار في تنفيذ طلعاتها الجوية ضد دول المحور، بموجب الإذن الذي منحته بريطانيا لها لضرورات الحرب (١)، بيد أن الوجود العسكري الأمريكي استمر في المطار المذكور إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الأمريكيون قد أطلقوا عليه اسم (قاعدة وايلس الجوية) في ١٧ مايس ١٩٤٥، تخليدا لذكرى طيار أمريكي يحمل هذا الاسم قتل أثناء الحرب في وقت مبكر من العام المذكور (٢).

وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، استمرت الإدارتان البريطانية والفرنسية في ليبيا، في حين جمدت الولايات المتحدة نشاطاتها في القاعدة المذكورة في ايار من عام ١٩٤٧، بل وعرضتها ومنشآتها للبيع، لكنها عادت وسحبت عرض البيع من الأسواق العالمية نتيجة لتصاعد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يحاول الحصول على موطئ قدم لنفوذه في ليبيا منذ طرحه فكرة وصايته على طرابلس في مؤتمر بوتسدام (٣) عام ١٩٤٥ (٤).

وهكذا أصبحت ليبيا إحدى ميادين التنافس بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة، والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، فضلا عن تمسك إيطاليا بتبعية ليبيا لها، لما الأخيرة من موقع استراتيجي بين الشرقين الأدنى والأوسط، وشاطئ طويل على البحر المتوسط جعلها تشرف على شريان حيوي للمواصلات (٥)، الأمر الذي جعل الاحتفاظ بهذه القاعدة أمرا ضروريا بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها (٦)، لأنها أصبحت مفتاح الحفاظ على المصالح البريطانية والأمريكية في شرق البحر المتوسط. وقد ازداد استشعار الأمريكيين بأهمية تلك القاعدة، بعد وصف وكيل وزارة الخارجية البريطانية اورمي ساركنت (Orme Sargent)، في عام ١٩٤٨، لبرقة ذات الساحل الطويل على البحر المتوسط بأنها أفضل حاملة طائرات في افريقيا رغم قلة القوى البشرية والموارد (٧).

كان لاستمرار وجود الحلفاء في ليبيا عامة، والوجود الأمريكي في قاعدة وايلس خاصة، قد ولد امتعاضا شديدا لدى الشعب الليبي الذي لم ير فيه أكثر من كونه بديلا للاستعمار الإيطالي البغيض. لذلك بدأ المسؤولون البريطانيون والأمريكيون يعملون على إيجاد حكومة موالية للغرب في ليبيا (٨). وما دام

ذلك لا يتم إلا باستقلال ليبيا، الأمر الذي وجدت فيه واشنطن أفضل الخيارات المتاحة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة (٩)، لذلك جاء دعمها لاستقلال ليبيا داخل المنظمة الدولية، إذ أعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ أن ليبيا دولة مستقلة وأن سكان ولاياتها الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) هم من سيقرر، بمعاونة مندوب الأمم المتحدة، شكل الحكم في بلادهم ويضعوا دستورا لها، على أن تتشكل حكومة ليبية مؤقتة تتسلم السلطات من الإدارتين البريطانية والفرنسية، وفقا لبرنامج يضعه المندوب المذكور للوصول إلى استقلال ليبيا في موعد لا يتجاوز الأول من كانون الثاني ١٩٥٢ (١٠).

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تدعم استقلال ليبيا، كانت تعمل على تدعيم موقعها الاستراتيجي في قاعدة وايلس بالقرب من طرابلس، فدخلت في مفاوضات مع الحكومة الليبية المؤقتة، التي تشكلت في ٢٩ آذار ١٩٥١، أي قبل حوالي تسعة أشهر من إعلان الاستقلال، انتهت بتوقيع اتفاقية بين الطرفين في ٢٤ كانون الأول ١٩٥١، وهو اليوم نفسه الذي أعلن فيه الاستقلال، حصلت الولايات المتحدة بموجبها على حق البقاء في قاعدة وايلس لمدة عشرين عاما، ومنحتها السيطرة الكاملة على الأجواء والمياه الليبية، وحرية حركة القوات الأمريكية في جميع أنحاء ليبيا، بل ومنحتها حق استخدام القاعدة المذكورة لقوات من دول أخرى، مع إعفاء الأمريكيين من جميع الرسوم والضرائب وعدم سريان القانون الليبي على أفراد هذه القوات، على أن تحصل ليبيا على مساعدات اقتصادية حددت بمليون دولار سنويا، في وقت كانت فيه بأمس الحاجة إلى تلك المساعدات، لكونها دولة قيد الاستقلال وليس لديها موارد (١١). وقد حرص الأمريكيون على أن يكون التوصل إلى الاتفاق قبل إعلان الاستقلال، وأن يبقى قيد السرية، بهدف تحجيم الانتقادات التي قد توجه لهم في الأمم المتحدة (١٢).

وهكذا بدا واضحا أن دعم الولايات المتحدة لاستقلال ليبيا، لا يمت بصلة إلى الادعاءات الأمريكية المتمثلة في دعمها لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، بقدر ما كان تحقيقا لأهداف استراتيجية أمريكية، لم تجد الولايات المتحدة أي خيار لتحقيقها سوى ليبيا مستقلة موالية للغرب بشكل مطلق، مستغلة الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها ليبيا قبل إنتاج النفط.

وبينما بدأت القوات الأمريكية بتوسيع القاعدة المذكورة على حساب الأراضي المجاورة لها، أثيرت تساؤلات في البرلمان الليبي، بعد ثلاثة أشهر من تشكيله في أيار ١٩٥٢، حول ما إذا كانت تلك التوسعات قد تمت وفقا لاتفاقية مسبقة مع الحكومة الليبية، وقد أجاب رئيس الوزراء الليبي محمود المنتصر [١٣]، أن اتفاق مبدئي قد وقع مع الحكومة الأمريكية في اليوم نفسه الذي أعلن فيه الاستقلال، وأنه سيعرض على البرلمان لاحقا [١٤].

وعندما عرضت الاتفاقية على البرلمان، في وقت لاحق، واجهت معارضة شديدة، لذا سعت الحكومة الليبية إلى تعديلها، وبدأت مفاوضات مطولة مع الجانب الأمريكي استمرت لأكثر من سنتين. وكانت قضيتا، مدى خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية، ومقدار المبلغ الذي يتوجب على الولايات المتحدة دفعه بدل إيجار للقاعدة، قد شكلا عقبتين رئيستين في تلك المفاوضات، التي انتهت بتوقيع الاتفاقية العسكرية الأمريكية الليبية في بنغازي في ٩ أيلول ١٩٥٤، بعد أن وافق الأمريكيون بموجبها على أن يعامل أفراد قواتهم، قانونيا، مثلما يعامل أفراد القوات البريطانية في ليبيا [١٥]، وتعهدوا بمنح ليبيا مزيدا من المساعدات الاقتصادية التي بلغت حوالي ٧ مليون دولار في عام ١٩٥٥. وقد قدمت الاتفاقية إلى البرلمان في بداية تشرين الأول من عام ١٩٥٤، وتمت الموافقة عليها في الثلاثين من الشهر المذكور بعد مناقشات مطولة [١٦]. وهكذا أقرت الاتفاقية بشكل نهائي استخدام القوات الجوية الأمريكية والقوات الحليفة لها، قاعدة وايلس، التي أصبحت، لمدة من الوقت، أكبر قاعدة أمريكية خارج الولايات المتحدة [١٧]. وكانت بريطانيا قد وقعت اتفاقية مع ليبيا عام ١٩٥٣ حصلت بموجبها على حق استعمال قاعدة (العدم) لمدة عشرين سنة مع تسهيلات أخرى في بنغازي وطبرق [١٨].

وبفضل قاعدة وايلس، أصبح بإمكان الولايات المتحدة التحكم في مداخل أوربا الجنوبية وتموين الخطوط الممتدة إلى تركيا واليونان، وشن هجمات في قلب الاتحاد السوفيتي ودول البلقان، وتأمين القواعد الغربية في الخليج العربي حيث تتمركز المصالح النفطية، علاوة على كونها أصبحت واسطة العقد في سلسلة القواعد البحرية الأمريكية في البحر المتوسط [١٩]. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أوصت بأن المتطلبات الاستراتيجية الأمريكية تقتضي تأمين سلسلة من القواعد الجوية في شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط،

تستند في الشرق إلى قاعدة الظهران [٢٠]، في المملكة العربية السعودية، وفي الغرب على قاعة وايلس في ليبيا [٢١].

وفي عام ١٩٥٦ أصبحت قاعدة وايلس المركز الرئيس للتدرب على أسلحة الجو لحلف شمال الأطلسي، لأنها توفر أجواء مثالية لهذا النوع من التدريبات على مدار السنة. فكانت مليئة بأسراب الطائرات المتعددة الأنواع سواء الأمريكية، أم تلك التي تعود إلى حلفاء الولايات المتحدة [٢٢]، لاسيما بعد أن قررت الأخيرة أثناء تبلور أزمة السويس، نقل مائتين ضابط وجندي من قواتها المرابطة في الرباط ومراكش إلى قاعدة وايلس، إثر تبني الجانب المغربي سياسة رفض الأحلاف العسكرية الغربية واعتماد مبدأ التصفية التدريجية للقواعد العسكرية الأجنبية [٢٣].

ومع ازدياد أهمية القاعدة ظهرت حاجة الأمريكيين إلى الاستيلاء على الأراضي المجاورة لها، فأثار ذلك غضب السكان الذين تضررت مصالحهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، من جراء هذا التوسع، الأمر الذي دفعهم إلى تقديم شكوى لرئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار [٢٤]، في شباط ١٩٥٨ مطالبين الحكومة التدخل لحل هذا الموضوع. ومع تطور هذه المطالب إلى معارضة شعبية صريحة، وتزايد حاجة ليبيا للمساعدات الأمريكية، أعلن كعبار في تشرين الثاني ١٩٥٨ عن عزم حكومته الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية، لغرض تعديل بنود الاتفاقية بما يتلاءم مع المصالح الوطنية، وأشار إلى أن سوء الحالة الاقتصادية هو ما أجبر ليبيا التوقيع عليها، الأمر الذي فتح الباب أمام عدد من أعضاء مجلس النواب الليبي والصحافة الليبية لانتقاد الاتفاقية بشدة [٢٥].

أسفرت المباحثات التي أجراها كعبار مع السفير الأمريكي في طرابلس، ويسلي جونس (J. Wesley Jones)، في نيسان ١٩٥٩، عن تعديل مهم بشأن المساعدة التي تحصل عليها ليبيا، إذ وافق الجانب الأمريكي على وضع المبالغ المخصصة للمساعدة تحت تصرف الحكومة الليبية، بدلا عن ((لجنة إعادة الإعمار الأمريكية الليبية)) [٢٦]، التي كانت تضع في أولوياتها، المصلحة الأمريكية، عند إقرارها للمشاريع التي يتوجب القيام بها في ليبيا [٢٧]. كما تمكن كعبار أيضا، بعد مفاوضات أجراها مع الجانب

الأمريكي عام ١٩٦٠، من الحصول على موافقة أمريكية بزيادة المساعدات إلى عشر ملايين دولار سنويا تدفع بشكل مباشر للحكومة الليبية (٢٨).

وعلى الرغم من تلك النجاحات النسبية، إلا أن الصحافة الليبية لم تتوقف عن توجيه انتقاداتها المستمرة للقواعد الأجنبية في ليبيا عامة، وقاعدة وايلس خاصة، واستمر الحال كذلك طيلة ما تبقى من مدة وزارة كعبار، وأثناء وزارتي خليفة محمد عثمان الصيد (٢٩)، ومحي الدين فكيني (٣٠). وكانت تلك الهجمات على درجة من الحدة، أقلقت الرئيس الأمريكي جون كنيدي (John Kennedy)، الذي أكد لرئيس الوزراء الليبي في لقائهما في البيت الأبيض في ٣٠ أيلول عام ١٩٦٣، أهمية قاعدة وايلس لاستقرار المنطقة ولضمان استقلال ليبيا واستقرارها، وطلب منه بذل أقصى ما بوسعه للحد من تلك الهجمات الصحفية. وبدلا من أن تخف حدة هذه الهجمات خرجت مظاهرة شعبية كبيرة في بداية عام ١٩٦٤، ردا على تخلف الملك إدريس مؤتمر القمة العربي الذي دعا إليه عبد الناصر في شهر كانون الثاني من العام المذكور. وكان الضغط الأمريكي والغربي العامل الحاسم في اتخاذ الملك لهذا القرار، الذي فتح الباب أمام انتقادات لاذعة وجهها له الرأي العام الليبي (٣١) وتدخل مصري في الشأن الليبي، اتضح بشكل جلي في الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر في ٢٢ شباط ١٩٦٤، الذي دعا فيه إلى تصفية القواعد الأجنبية في ليبيا، وعدها عاملا أساسيا يحول دون قدرة الجيش المصري والجيوش العربية على مواجهة إسرائيل (٣٢).

وفي أعقاب هذا الخطاب، الذي لقي ترحيبا واسعا في الأوساط الشعبية والصحافة الليبية، وأدى إلى قيام احتجاجات ومظاهرات شعبية كبيرة، لم يكن أمام الحكومة الليبية إلا أن أعلنت على لسان رئيسها محمود المنتصر – الذي تولى رئاسة الوزراء للمرة الثانية – عزمها على الدخول في مفاوضات مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة لغرض تقرير مصير القواعد العسكرية. وظهر من خلال المحادثات أن بريطانيا قد قبلت مبدئيا التفاوض حول الانسحاب من قواعدها في ليبيا، في حين كانت الولايات المتحدة لا ترغب في الانسحاب قبل نهاية مدة الاتفاقية. وعلى الرغم من قبول الأخيرة الدخول في مفاوضات مع الحكومة الليبية، إلا أنها كانت مصممة على الإبقاء على قاعدة وايلس حتى نهاية مدة الاتفاقية، لذا اعتمدت مبدأ المناورة والتسويف في تلك المفاوضات (٣٣).

ولا يستبعد أن يكون هناك تنسيق أمريكي – بريطاني قد جرى بهذا الشأن في إطار الحسابات العسكرية لحلف شمال الأطلسي، لاسيما وأن قاعدة وايلس كانت لا تزال – حتى وقت المفاوضات – تعد المركز الرئيس للتدريب الجوي لقوات الحلف. إذ أن قبول بريطانيا إنهاء معاهدتها العسكرية مع ليبيا، ربما استند إلى تنسيق استراتيجي مع الولايات المتحدة بعدم الانسحاب من قاعدة وايلس. ومن ثم فإن انسحاب بريطانيا سيجنبها تكاليف وجودها العسكري في ليبيا من جهة، ويخفف من حدة الاستياء الشعبي المتأثر بعبد الناصر من جهة ثانية، ويضمن إدامة النفوذ الغربي في المنطقة من خلال استمرار التواجد الأمريكي في ليبيا من جهة ثالثة. وهكذا يمكن القول أن ما بدا على أنه عدم تناغم بين رد الفعل البريطاني ورد الفعل الأمريكي على طلب ليبيا إنهاء وجوديهما العسكري فيها، هو في حقيقته، تنسيق استراتيجي بينهما.

واصلت حكومة حسين مازق (٣٤) التي خلفت حكومة المنتصر الثانية، مفاوضاتها مع الجانبين الأمريكي والبريطاني حول القضية ذاتها، فبدأت معهما جولة جديدة من المفاوضات في آذار ١٩٦٥، غير أن خشية الملك إدريس على نظامه حكمه من التيار القومي المتمثل بعبد الناصر، دفعه إلى طلب ضمانات من الجانب الأمريكي، إذ ما تعرضت ليبيا إلى هجوم من جانب عبد الناصر أو من يقف معه. وقد وعده الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon Johnson)، في أيلول ١٩٦٥، أن "الولايات المتحدة لن تقف المتفرج حيال أي هجوم عدواني على ليبيا، وإذا ما حصل ذلك فإنها ستتشاور مع الحكومة الليبية والحكومات المعنية الأخرى لمواجهة الموقف في إطار الالتزامات والإجراءات الدستورية المتعلقة بهذا الأمر" (٣٥). وهكذا لم يعد بوسع الحكومة الليبية الاستمرار في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة، الرامية إلى جلاء الأخيرة عن قاعدة وايلس، بل ان وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي، أبلغ السفير الأمريكي في تشرين الأول عام ١٩٦٦، أن الحكومة الليبية قررت رسميا التوقف عن مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من قاعدة وايلس (٣٦).

وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧ بين مصر وإسرائيل، أصبح موقف ليبيا في غاية الصعوبة. إذ أعلنت إذاعة صوت العرب، أن الحكومة الليبية لم تحرك ساكنا، في حين قامت قوات أمريكية من قاعدة

وايلس وأخرى بريطانية من مطار (العدم) بمساعدة إسرائيل ونقل المعدات إليها [٣٧]، وأعلنت صحيفة الأهرام، أن الولايات المتحدة تنقل السلاح لإسرائيل من قاعدة وايلس وتقوم بتدريب ضباط وجنود إسرائيليين على بعض معدات الطيران [٣٨]. ومما زاد الحال سوء أن معظم فئات الشعب الليبي اعتقدت بصحة تلك المعلومات، لاسيما بعد الهزيمة الساحقة والسريعة للقوات المصرية. وعلى أثر ذلك خرجت مظاهرات كبيرة جدا في بنغازي وطرابلس وتعرض بعض الضباط والجنود الأمريكيين إلى الهجوم ودمرت معظم الممتلكات اليهودية [٣٩]. وقد حرص مصطفى بن حليم، في كتابه الذي صدر عام ٢٠٠٣، على تفنيد ما ذكرته إذاعة صوت العرب والأهرام [٤٠]، علما أن الوثائق الأمريكية المنشورة التي تسنى للباحث الاطلاع عليها، تشير بوضوح إلى عدم استخدام الأمريكيين للقاعدة في تقديم أي دعم لإسرائيل، بل إن وزارة الخارجية الأمريكية شددت على سفارتها في ليبيا بتوجيه القوات الأمريكية المتواجدة في القاعدة بتخفيض طلعاتها التدريبية – قبل اندلاع الحرب وأثناءها – لاسيما الليلية منها، إلى أدنى حد ممكن لتجنب أية نشاطات من شأنها تعزيز الادعاءات المصرية في نفوس الليبيين [٤١].

وعلى الرغم من صعوبة تجاهل المساندة الأمريكية لإسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ [٤٢]، إلا أنه يبدو من المستبعد استخدام قاعدة وايلس لهذا الغرض مع توفر البديل الأفضل، فقد كان بإمكان الولايات المتحدة، لو أرادت تقديم الدعم السري المباشر لإسرائيل، الاعتماد على الأسطول السادس المتواجد في البحر المتوسط وعلى القواعد الأمريكية المتواجدة في تركيا وأوربا الغربية، دون أن يتسبب ذلك بإثارة المزيد من العداء لها من جانب الدول العربية. وعلى ذلك، فليس من المعقول أن تستخدم الولايات المتحدة قاعدة وايلس، وتوفر فرصة سهلة لاتهامها بدعم إسرائيل علنيا، لما ينطوي على ذلك من أضرار لمصالحها في الشرق الأوسط، مع توفر البديل الذي يجنبها هذه الأضرار، لاسيما وأن الدعاية المصرية نجحت في خلق الأجواء المناسبة لتصديق مثل تلك الاتهامات. ولذا ركزت السياسة الأمريكية على الاهتمام بكل ما يفند استخدامها قاعدة وايلس.

موقف ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩ من القاعدة والانسحاب الأمريكي منها:

بعد قيام ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩، وإعلان النظام الجمهوري في ليبيا، شعرت الإدارة الأمريكية بالقلق من احتمال إقحام قاعدتها الكبيرة في ليبيا وايلس بالأحداث. فالقوة الجوية الليبية كانت تتخذ من تلك القاعدة مقرا لها، وكانت تعتمد كليا على الدعم اللوجستي الأمريكي، ومن ثم فإن أي انقلاب مضاد قد يستدعي طلب الدعم الأمريكي لاسيما في المجال الجوي. علاوة على ذلك فقد كان الأمريكيون في القاعدة يخشون من طلبات لجوء بعض أركان النظام الملكي لاتخاذ القاعدة ملاذا لهم، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تجدد الطلبات المتكررة بالجلاء عنها. لذا حاول الأمريكيون ومنذ اليوم الأول للثورة الحفاظ عليها بمعزل عن الأحداث إلى أقصى حد ممكن (٤٣).

وبعد أن بات واضحا أن النظام الملكي قد انهار بشكل سريع وأنه غير قادر على تنظيم أي شكل من أشكال المقاومة، عقد اجتماع في واشنطن في ٢ أيلول ١٩٦٩ حضره ممثلين عن مكتب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي (Office of the Assistant Secretary of Defense for International security Affairs) وهيئة الأركان المشتركة (Joint Chiefs Staff)، ووكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency). وخرج الاجتماع بتوصيتين رفعهما إلى مساعد وزير الخارجية ريتشارد سون (Richardson) تضمنت الأولى ضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الدبلوماسية مع النظام الليبي الجديد، حالما يتضح أنه يفرض سيطرة تامة على البلاد، على أن يتم ذلك عبر خطوات ثلاث، أولها نشر بيان أمريكي يرحب ببيان مجلس قيادة الثورة الليبي، الذي عد أي دولة تبقي على علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، تعترف بالنظام الجديد، وثانيهما توجيه السفير الأمريكي في طرابلس، أو أي ضابط أمريكي في بنغازي، أن يقدم نفسه رسميا إلى مجلس قيادة الثورة حاملا نسخة من البيان الأمريكي. وإذا ما تمت هاتان الخطوتان دون عراقيل، فستكون الخطوة الثالثة توجيه السفير الأمريكي في طرابلس

تأكيد هذا الموقف رسميا. أما التوصية الثانية فقد أكدت ضرورة تنسيق توقيت البيان الأمريكي مع البريطانيين الذين بدا أنهم سيقدمون على الاعتراف بالنظام الجديد في غضون أيام قليلة (٤٤).

أبدى مساعد وزير الخارجية الأمريكي (ريتشارد سون)، في ١٥ أيلول، موافقته على اتباع تلك الخطوات في التعامل مع النظام الليبي الجديد، الذي أعرب بدوره عن ارتياحه للموقف الأمريكي. وفي لقاء خاص عقد بين عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين في ليبيا وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي، حرص الليبيون على خروج الأمريكيين بانطباع مفاده أنهم متحمسون لإقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. إلا أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عزت هذا ((الموقف الودي)) إلى محاولة النظام الليبي تجنب أي تدخل قد يحصل من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا، لاسيما وأن الولايات المتحدة كان لديها حوالي خمسة آلاف جندي في قاعدة وايلس، علاوة على أن الأسطول السادس الأمريكي ليس ببعيد عن السواحل الليبية، في حين كان لبريطانيا حوالي ألف ومائة جندي في قاعدة (العدم) (٤٥).

وبناء على ذلك فقد كشفت وكالة المخابرات المركزية في مذكرتها المؤرخة في ١٧ أيلول ١٩٦٩، عن تقديراتها المستقبلية بشأن الوجود الغربي في ليبيا عامة، والوجود الأمريكي في وايلس خاصة، إذ أعربت عن اعتقادها أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد يواجهان مواقف مزعجة في السنوات القادمة، لأن العامل المسيطر على الحكومة الجديدة أو أية حكومة تأتي بعدها هو الموقف المعادي لإسرائيل ودعم الولايات المتحدة لها، مما قد يولد بدوره مشكلات خطيرة. وأوضحت المذكرة، أنه على الرغم من أن الحكومة الليبية أكدت أنه ليس لديها أية نوايا (في تلك المدة) بالقيام بأية إجراءات ضد قاعدة وايلس والقواعد البريطانية، إلا أن تمكنها من تعزيز سلطتها في البلاد وانضمامها إلى تيار القومية العربية قد يؤديان إلى قيامها بمثل تلك الإجراءات في المستقبل (٤٦). وأضافت المذكرة "حتى لو سمحت الحكومة الليبية ببقاء هذه القواعد لحين انتهاء مدد الاتفاقيات المعقودة بشأنها، فبإمكانها، وفقاً لبنود هذه الاتفاقيات، أن تخطر الحكومة الأمريكية رسميا في كانون الأول ١٩٧٠، أن على قواتها أن تغادر قاعدة وايلس في غضون سنة واحدة من تاريخ هذا الإخطار، إذ أن الضغوط الداخلية والخارجية بشأن الجلاء المبكر قد تكون شديدة. لذلك فإن تقديراتنا

بشأن بقاء القوات الأمريكية في القاعدة لا يتجاوز ٥٠٪، بل وليس هناك فرصة لبقائها بعد هذا التاريخ على الإطلاق" (٤٧).

أما فيما يتعلق بعلاقات النظام الجديد مع الشركات النفطية، فقد أشارت المذكرة إلى أن هذه المسألة قد تكون الأكثر تعقيدا، غير أن النظام الجديد ربما يبدي بعض المرونة لاعتبارات عملية تتمثل بقيام الحكومة الليبية السابقة (النظام الملكي)، بمفاوضات مع تلك الشركات لغرض الحصول على نسبة أعلى من الأرباح، ،أن الأمر ربما لا يتجاوز أكثر من مطالبة الحكومة الجديدة بزيادة هذه النسبة (٤٨).

ولم يمض أكثر من شهر ونصف حتى بات واضحا أن تقديرات المخابرات الأمريكية كانت في محلها، ففي ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٩، التقى وزير الخارجية الليبي بويسير، السفير الأمريكي في ليبيا جوزيف بالمر (Joseph A. Palmer) وأوضح له أن أكثر ما يعكر العلاقات الأمريكية الليبية هو وجود قاعدة وايلس في ليبيا، مشيرا إلى أن وجود القواعد الأمريكية في بعض الدول سيشكل عائقا أمام بناء تلك الدول علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. لذا فإن الخطوة التالية، بعد نجاح الثورة في ليبيا، تكمن في تصفية القواعد الأجنبية فيها. ثم سلم الوزير الليبي السفير دعوة إلى الحكومة الأمريكية للدخول في مفاوضات ودية وعاجلة تهدف إلى إنهاء الوجود العسكري الأمريكي عن كل الأراضي الليبية، وكشف عن مذكرة قدمها إلى السفير البريطاني تحمل المضمون نفسه، وطلب من السفير عرض القضية على حكومته في واشنطن (٤٩).

درست وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتين الطلب الليبي وأصدرتا تعليماتهما، من خلال مذكرة مشتركة، إلى السفير بالمر، في منتصف تشرين الثاني، أفادت أن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في محادثات مع ليبيا بحلول منتصف كانون الأول ١٩٦٩ حول إجلاء قواتها من قاعدة وايلس، وخولته إبلاغ الجانب الليبي عن إمكانية الانسحاب من القاعدة قبل انتهاء مدة الاتفاقية، على أن تستأنف التدريبات في القاعدة خلال هذه المدة. وقد أيدت مذكرة مجلس القومي الأمريكي في ١٧ تشرين الثاني هذا الإجراء، غير أنها تساءلت فيما إذا كانت التعليمات التي تلقاها بالمر قد أفادت بانتهاج أسلوب متشدد في المحادثات، أم أسلوب مرن يستند على أساس أن قضية الانسحاب الأمريكي من القاعدة أصبحت أمرا واقعا (٥٠).

وعلى الرغم من إدراك بعض المسؤولين في إدارة الرئيس نيكسون تراجع الأهمية الاستراتيجية للقاعدة بوصفها موقعا متقدما لمهاجمة الاتحاد السوفيتي، أو مجالا مثاليا لتدريب القوات الجوية لحلف شمال الأطلسي، بعد التطور المضطرد في مجال حاملات الطائرات والغواصات والصواريخ بعيدة المدى (٥١)، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تكن راغبة في الانسحاب من قاعدة وايلس سواء كان قبل انتهاء مدة الاتفاقية مع الحكومة الليبية، التي تنتهي في منتصف عام ١٩٧١ أم بعدها، لحد أن الرئيس الأمريكي نيكسون تساءل فيما إذا كان هناك خيارات بديلة لممارسة ضغوط على النظام الجديد تحول دون متابعته لمطالبه بإجلاء القوات الأمريكية من القاعدة. وقد أعد مجلس الأمن القومي في ٢٠ تشرين الثاني، ورقة ضمنها خيارات ثلاث يمكن أن تشكل ضغوطا على الحكومة الليبية الجديدة، أولها حث بعض الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، التي لها مصالح في ليبيا، مثل تركيا وألمانيا الغربية، على ممارسة ضغوط على ليبيا بضرورة احترام الاتفاق الخاص بالقاعدة، غير أنه وجد أن هذا الخيار قد يواجه بعدم استعداد تركيا وألمانيا الغربية للمجازفة بمصالحهما الاقتصادية في ليبيا من أجل المصالح الأمريكية. أما الخيار الثاني، فدعا إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على النظام الليبي الجديد من خلال شركات النفط الأمريكية العاملة في ليبيا، عبر تقليص انتاجها، وتوجيه الفنيين الأمريكيين بمغادرتها، وإيقاف استيراد النفط الليبي، وتقييد الاستثمارات الأمريكية الإضافية، وتجميد الأرصدة الليبية في الولايات المتحدة. لكنه وجد أن هذا الخيار يلحق ضررا بمصالح الشركات الأمريكية أكثر مما يتسبب بالإضرار بالحكومة الليبية، لأن الشركات الأوربية قد تسارع للإحلال محل الشركات الأمريكية في استخراج النفط الليبي وشرائه، علاوة على ذلك ربما يكون بمقدور الحكومة الليبية إرباك السوق النفطية من خلال رفع انتاجها بمساعدة الشركات البديلة. أما الخيار الثالث المتمثل بعملية استعراض للقوة يقوم بها الأسطول السادس قرب السواحل الليبية، وانزال قوات أمريكية على الأراضي الليبية بالتنسيق مع البريطانيين لغرض السيطرة على المساحات المجاورة للقاعدة، فقد جوبه باحتمال الحاجة إلى فرض احتلال طويل الأمد، من المؤكد أنه قد يؤدي إلى رد فعل شديد في العالم العربي بعامة وفي ليبيا بخاصة، الأمر الذي سيصعب معه حماية المخيمات النائية لشركات النفط الأمريكية في ليبيا (٥٢). لذا توصلت الورقة إلى نتيجة مفادها إلى أن الاستراتيجية الأمريكية يجب أن تبنى على أساس توطيد

علاقات مرضية مع النظام الجديد لأن "عائدات ميزاننا التجاري وأمن استثماراتنا النفطية تعد من أولويات مصالحنا. نحن نتطلع للاحتفاظ بالتسهيلات العسكرية ولكن ليس على حساب تهديد عوائدنا النفطية، علاوة على رغبتنا بحماية الاعتماد الأوربي على النفط الليبي الذي يتميز بنوعية الممتازة وموقعه الجغرافي المناسب" (٥٣). وقد جاءت هذه التوصية منسجمة مع وجهة نظر السفير الأمريكي في ليبيا، الذي أكد على أن الحفاظ على المصالح الأمريكية في ليبيا يكمن في بناء علاقات أمريكية ليبية طويلة الأمد، وجادل بأن القذافي بوصفه "رجل متدينا مخلصا، وعربيا قوميا متحمسا"، فمن الطبيعي أن تكون ميوله معادية للاتحاد السوفيتي (٥٤).

واستنادا إلى هذه التوصية، عقد اجتماع في واشنطن في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٩، ضم رئيس مجلس الأمن القومي هنري كسنجر (Henry a. Kissinger) وعدد من كبار المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع، ووكالة المخابرات المركزية، وهيئة الأركان المشتركة، جرت فيه مناقشات مستفيضة حول قضية الانسحاب من قاعدة وايلس، وطرحت بعض النقاط التي من شأنها تعزيز موقف المفاوض الأمريكي في المفوضات المرتقبة مع الحكومة الليبية من جهة، والحفاظ على المصالح الاقتصادية الأوربية والأمريكية في ليبيا مقابل الجلاء عن القاعدة من جهة أخرى. غير أن الاجتماع لم يخرج بنتيجة حاسمة فيما يتعلق بالمرتكزات الأساسية التي سيعتمد عليها المفاوض الأمريكي في مفاوضاته المقبلة مع الحكومة الليبية، بسبب خلاف في وجهات النظر بين وزارتي الخارجية والدفاع بهذا الشأن (٥٥).

وبعد توصل الوزارتين المذكورتين إلى رؤية موحدة بشأن القضية، أرسلت وزارة الخارجية تعليماتها في ١١ كانون الأول ١٩٦٩ إلى السفير الأمريكي في ليبيا (بالمر)، بهدف تعزيز موقفه في المفاوضات. وقد تضمنت تلك التعليمات نقاط عدة أهمها، ضرورة أن لا يدع المفاوض الأمريكي مجالا للشك أمام الحكومة الليبية، أن الحكومة الأمريكية تلبي مطالبها في الانسحاب بشكل سريع، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على القواعد الأمريكية في أماكن أخرى من العالم، وأن الانسحاب لن يتم دون شروط مسبقة تتعلق بضمان المصالح الأمريكية الأخرى في ليبيا، على أن يكون انسحاب منظم وغير متسرع. ونبهت الخارجية الأمريكية السفير بالمر، أنه في حالة عدم تجاوب الجانب الليبي مع هذه الطروحات فعليه أن يلجأ إلى استعمال أوراق

ضغط أخرى على الحكومة الليبية منها الكمارك، والهجرة [٥٦]. وإذا ما طرحت الحكومة الليبية مسألة المعدات والآليات والتجهيزات الموجودة في القاعدة والرغبة في الحصول عليها كلها، أو جزء منها، فعلى السفير بالمر أن يرد بأنه غير مستعد لمناقشة مثل هذا الموضوع قبل أن توافق الحكومة الليبية على بقاء وحدة أمريكية صغيرة بعد الانسحاب، ومعرفة ما يمكن أن تحتاجه هذه الوحدة من تلك المعدات والتجهيزات، علاوة على حاجة الوكالات الأمريكية الأخرى في ليبيا. فضلا عن ذلك أكدت تلك التعليمات على أن يكون المفاوض الأمريكي واضحا في تأكيد أحقية الولايات المتحدة، وفقا لبنود الاتفاقية السابقة في أن تحتفظ بسيطرة كاملة على المناطق المتفق عليها والقيام بأية عمليات عسكرية تدريبية عليها لحين الانسحاب [٥٧].

وعلى الرغم من عدم خلو المحادثات التي قادها السفير بالمر مع الحكومة الليبية في طرابلس، التي استمرت حتى الثالث والعشرين من الشهر نفسه، من بعض الصعوبات الناجمة عن محاولات ليبية جريئة للمساومة، فإن جو المحادثات، عامة، كان وديا، الأمر الذي قاد للتوصل إلى اتفاق قضى بانسحاب أمريكي من القاعدة في حزيران من عام ١٩٧٠. وقد أبلغ السفير بالمر حكومته، أن جميع بنود الاتفاق قد "صيغت بأسلوب يضمن انسحابا أمريكيا بكرامة" [٥٨].

ولم يتمكن الباحث من العثور على نص هذا الاتفاق، لا في الوثائق الأمريكية ولا في الكتب الأجنبية والعربية التي بحثت في مجال العلاقات الأمريكية الليبية [٥٩]، باستثناء بعض الإشارات العامة عن مضمونه، التي وردت – عرضا – في الوثيقة الأمريكية المتعلقة بمراسيم الجلاء الذي تم في الحادي عشر من تموز عام ١٩٧٠، أي بعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ التوصل إليه [٦٠]. مما يعطي مؤشرا على ان بنوده ليست مثلما ادعى السفير الأمريكي، لأنه لو كانت فعلا حسب ادعائه لما كان هناك حاجة إلى أن يؤكد أنها راعت الكرامة الأمريكية، ولعل تأكيده على مراعاة الكرامة الأمريكية وعدم الكشف عن بنود الاتفاق لا في حينها ولا عند إطلاق الوثائق الأمريكية يعطيان مؤشرا على عدم مراعاة الكرامة الأمريكية في هذا الاتفاق.

ولما كان التوصل إلى الاتفاق قد تزامن مع زيارة عبد الناصر إلى ليبيا، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من انتقادات لوزارة الخارجية بسبب هذا التوقيت، وجه مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفيد نيوسوم (Daivd Newsom) بأن الرد على مثل هذه الانتقادات يمكن أن يكون على النحو الآتي [٦١]:

١- أن استمرار الوجود الأمريكي في قاعدة وايلس منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، قد شكل مصدر تعكير متزايد للعلاقات الأمريكية الليبية لسنوات عدة. وبما أن النظام الليبي الجديد قد طلب انسحاب أمريكي، فمن دون شك أن ذلك يعكس مشاعر شعبية ليبية لا يستهان بها.

٢- أن الولايات المتحدة ترغب في تأسيس علاقات ودية طويلة المدى مع النظام الجديد، وأن رفض الطلب الليبي للتفاوض بشأن الانسحاب يحول دون بلوغ هذا الهدف.

٣- ليس هناك أي كسب سياسي من إطالة أمد المفاوضات حول هذه المسألة، وبقدر ما (نحن نعمل على حلها)، فإن النظام الجديد هو الوحيد الذي يمكن التعامل معه في المستقبل المنظور، وهذا هو ذاته ما جعل البريطانيين يقبلون التفاوض حول الانسحاب من قاعدة العدم في ٣١ آذار ١٩٧٠.

٤- من الواضح أن قرار الانسحاب البريطاني في التاريخ المذكور، قد خلق صعوبات كبيرة أمام التمسك الأمريكي بقاعدة وايلس.

ولما كانت الإدارة الأمريكية قلقة بشأن سماح الحكومة الليبية لأية قوة أخرى، محلية أو دولية باستعمال القاعدة بعد الانسحاب الأمريكي، فقد وجهت السفير بالمر إلى التعبير عن هذا القلق لدى عضو مجلس قيادة الثورة الرائد عبد السلام جلود، الذي كان يترأس الفريق الليبي في المفاوضات. وقد أكد جلود للسفير، أن حكومته لن تسمح مطلقا لأية قوة ثالثة استخدام القاعدة بعد الانسحاب الأمريكي [٦٢].

وعلى الرغم من هذه النتائج، فقد أشار تقرير لوكالة المخابرات المركزية في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٩، إلى أن الانسحاب الأمريكي من القاعدة بهذه الطريقة المرضية لليبيين، لن يفضي إلى علاقات ودية بين ليبيا والولايات المتحدة، بل أنه على العكس من ذلك سيؤدي إلى تعرض المصالح الأمريكية في

ليبيا للخطر بشكل جدي، لأنه "من الواضح أن مجلس قيادة الثورة الليبي قد عقد العزم على الانضمام إلى الخط العربي المناهض لإسرائيل". بيد أن التقرير، في الوقت نفسه، استبعد أن تمنح ليبيا للاتحاد السوفيتي أية تسهيلات عسكرية في قاعدة وايلس، التي سيخليها الأمريكيون أو في قاعدة العدم التي سيخليها البريطانيون أيضا، لكنه لم يستبعد أن تمنح تسهيلات محدودة للمصريين في قاعدة العدم التي تبدو بالنسبة لهم أكثر ملائمة من وايلس (٦٣).

كانت رؤية المخابرات الأمريكية في محلها، إذ اتضح من المقابلة، التي جرت بين القذافي (٦٤) والسفير الأمريكي في طرابلس في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٠، وجود خلاف في وجهتي نظر الطرفين حول عدد من القضايا التي لها مساس مباشر بتوجيه العلاقات بينهما، لعل أهمها بالنسبة للحكومة الليبية، مسألة استمرار الولايات المتحدة تزويد ليبيا بالذخيرة والأدوات الاحتياطية اللازمة لسبع طائرات ليبية أمريكية الصنع من طراز (F5) كانت ليبيا قد تسلمتها عام ١٩٦٧، والتزام الولايات المتحدة بتسليم ثماني طائرات أخرى من الطراز نفسه مع الذخيرة والأدوات اللازمة لها، وفقا لصفقة تمت بين الحكومة الليبية السابقة والحكومة الأمريكية. وكانت الحكومة الليبية ترغب في الحصول على الذخيرة والمعدات اللازمة للطائرات من الموجودات الأمريكية في قاعدة وايلس، وترغب في الحصول على الطائرات الثمانية المتعاقد عليها سابقا. بيد أن الحكومة الأمريكية رفضت ذلك وردت أن ذلك يستدعي عقد انتفاق جديد، وأن الشركة الأمريكية نورابر (Norair) مستعدة للقيام بخدمات الصيانة وتزويد الطائرات بالذخيرة، وأن الحكومة الأمريكية مستعدة للمضي قدما لبيع كميات معقولة من الذخيرة لتلك الطائرات، ومستعدة لتدريب سبعة طيارين ليبيين على قيادتها، على أن توافق الحكومة الليبية على بقاء وحدة ارتباط صغيرة تتكون من خمسة أشخاص في السفارة الأمريكية في طرابلس لتسهيل ذلك. أما فيما يتعلق بالطائرات الثمانية فقد قررت الحكومة الأمريكية تأجيل تسليمها إلى وقت آخر (٦٥).

كان هدف الحكومة الأمريكية من وراء ذلك تقليص الدعم المباشر للقوات الجوية الليبية إلى أدنى حد ممكن، وخفض تعاملاتها التجارية معها، لأن ذلك من شأنه أن يحتفظ بالحد الأدنى من العلاقات مع النظام الجديد، تحسبا لأية تغييرات محتملة في ليبيا، ويحافظ على الشعور لدى الليبيين بأن الحكومة

الأمريكية لازالت تواصل التعاون معهم لغرض توفير الأجواء الملائمة لاستمرار عمل الشركات النفطية الأمريكية [٦٦]، بعد أن بدأت الحكومة الليبية تظهر ميلا واضحا نحو اتباع سياسة خارجية مناوئة للغرب وإسرائيل، ودخلت في شهر كانون الثاني ١٩٧٠، في مفاوضات مع الشركات النفطية العاملة على أراضيها، بهدف زيادة حصتها من الأرباح وصلت إلى حد تهديد تلك الشركات بإجراءات عقابية في حالة عدم التوصل إلى اتفاقات مرضية معها [٦٧]. ولعل ما شجع الولايات المتحدة على الإبقاء على هذا القدر المحدود من العلاقات هو رفض الحكومة الليبية قبول عروض مساعدات عسكرية سوفيتية لمرات عدة منذ الأيام الأولى للانقلاب. وكان الموقف الليبي الرافض للعروض السوفيتية لأسباب متعددة تتعلق بالخط المتدين الذي انتهجه النظام الجديد، قد تعزز بعد نصيحة أسداها عبد الناصر إلى القيادة الليبية، بعدم الاعتماد على الدعم السوفيتي [٦٨].

وهكذا استمرت الولايات المتحدة بانتهاج سياسة تقوم على تكثيف جهودها بهدف حمل الحكومة الليبية على تبني سياسة متوافقة مع أهدافها في المنطقة، ومواجهة بعض القيادات الليبية المعارضة للغرب [٦٩]. إلا أن تلك السياسة لم تؤت ثمارها في كسب العناصر المعارضة للغرب في مجلس قيادة الثورة الليبي. ففي مراجعة لأسس السياسة الخارجية الليبية عامة، والعلاقات مع الولايات المتحدة خاصة، جادل عدد من القياديين في مجلس قيادة الثورة الليبي، بعدم جدوى بناء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، طالما أنها مستمرة بدعم إسرائيل في صراعها مع العرب، وأوضحوا أن العلاقات القائمة مع الولايات المتحدة لم تثمر إلا عن القليل مما هو في مصلحة البلاد، على الرغم من المناخ المشجع الذي ساد بعد توقيع اتفاق الانسحاب من قاعدة وايلس. ومع ذلك، فقد ارتأت بعض العناصر الأخرى في مجلس قيادة الثورة، أن دعوات قطع العلاقة مع الولايات المتحدة هي دعوات متسرعة وغير مدروسة [٧٠].

ولدى استشعار الإدارة الأميركية هذه التوجهات، جرت مناقشات بين وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية، حول مسألة فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستمضي قدما في تسليم الطائرات الثمانية التي سبق أن دار الحديث بشأنها في لقاء القذافي مع السفير الأمريكي. وقد انتهت المناقشات بضرورة تأجيل تسليم تلك الطائرات [٧١]. ولغرض تخفيف رد الفعل الليبي المتوقع على هذا القرار، أبلغت الخارجية

الأمريكية سفيرها في طرابلس (بالمر)، في ٩ مايس ١٩٧٠، أن ينقل رغبتها في استمرار العلاقات الودية مع ليبيا بعد انسحابها من قاعدة وايلس، وأقرت بتعارض وجهة نظر الطرفين تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مشيرة إلى أن الحكومة الليبية لم تأخذ بعين الاعتبار التحركات التي قامت بها الولايات المتحدة نحو ((انتهاج سياسة متوازنة في المنطقة)). أما فيما يتعلق بالطائرات الثمانية، فقد أكدت الحكومة الأمريكية لنظيرتها الليبية أن تلك المسألة قيد الدراسة، وربما ستكون الطائرات جاهزة للتسليم في كانون الثاني أو شباط من عام ١٩٧١، وليس هناك أي إجراء أو حتى نية في تسليمها إلى أية جهة أخرى. وأبدت الحكومة الأمريكية أيضا استعدادها لتدريب خمسة طيارين ليبيين على قيادة تلك الطائرات ابتداء من أيار ١٩٧٠ [٧٢].

كانت الإدارة الأمريكية تحاول، من خلال التأكيدات، الإبقاء على درجة نسبية من العلاقات مع ليبيا، لأنها كانت تدرك أن أي تراجع ملحوظ فيها قد يفضي إلى اتخاذ ليبيا إجراءات ضد الشركات النفطية الغربية العاملة فيها عامة، والشركات الأمريكية خاصة، غير أن مذكرة أعدتها وكالة المخابرات المركزية في ٢٧ أيار ١٩٧٠ استبعدت إقدام النظام الليبي على القيام بهذه الخطوة، مبررة ذلك أن معمر القذافي يدرك جيدا أن المصالح النفطية الغربية في ليبيا هي الورقة الأخيرة التي يمكن أن يستخدمها في الضغط على الولايات المتحدة لحملها على تبني سياسة أكثر إنصافا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. لذا فمن المستبعد أن يفرط بها القذافي قبل أن يتأكد من أن التعاون مع الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل، يقود إلى الحد من هذا التأييد، ولن يؤدي إلى اتخاذ أي عمل عسكري ضد نظامه. وأضافت المذكرة أن القذافي سيبقي حذرا من اتخاذ أي إجراء ضد الشركات النفطية الأمريكية والغربية حتى يتم الانسحاب الأمريكي الكامل من قاعدة وايلس الجوية، الذي تقرر له أن يكتمل في منتصف تموز ١٩٧٠ [٧٣].

وبعد أن بات الانسحاب من القاعدة وشيكا، وجهت الخارجية الأمريكية سفيرها في ليبيا، إعلام الجانب الليبي بتوقف برنامج المساعدات الذي كانت تقدمه إلى الحكومة الليبية، وبأنها سوف لن تدفع مستحقات عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ بسبب إنهاء نشاطها في وايلس وفقا للاتفاق الذي تم في كانون الأول

١٩٦٩. وعلى الرغم من محاولات بالمر ثني حكومته عن هذا القرار، وتنبيهها إلى انعكاساته السلبية على مستقبل العلاقات بين البلدين، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تستجب لتلك المحاولات (٧٤).

وفي الحادي عشر من تموز ١٩٧٠، سلمت الولايات المتحدة قاعدة وايلس إلى ليبيا في حفل رسمي حضره نائب رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود والسفير بالمر، وغادرها آخر ما تبقى من القوات الجوية الأمريكية إلى ألمانيا. ووفقا للاتفاق الذي توصل له الطرفين، حولت جميع موجوداتها الثابتة إلى الحكومة الليبية بدون تعويضات، في حين دفعت الحكومة الليبية مبالغ نقدية عن بعض المعدات الأخرى، وكميات كبيرة من الوقود، قاربت المليونين دولار. أما الأسلحة المتطورة فقد تم نقلها إلى القواعد الأمريكية في أوربا، لاسيما تركيا وإسبانيا. واتفق الطرفان أيضا على عقد مفاوضات جديدة لغرض إنهاء الاتفاقات الملحقة باتفاق القاعدة مثل اتفاق المساعدات الاقتصادية، واتفاق تقديم المشورة والمساعدة العسكرية في المجال الجوي، على أن يستعاض عن الأخير بإبقاء وحدة ارتباط أمريكية تتكون من خمسة أشخاص وتكون تابعة للسفارة الأمريكية في طرابلس. وكانت القوة الجوية الليبية حينذاك تتكون من ثلاثين طائرة حربية منها عشرة أمريكية الصنع (٧٥).

وهكذا انسحبت الولايات المتحدة من قاعدة وايلس، لكنها بقيت قلقة على مصالحها النفطية واحتمال إقدام الحكومة الليبية على تأميمها، لاسيما بعد وصول أول شحنة من الدبابات السوفيتية من طراز (T55)، في النصف الثاني من تموز ١٩٧٠، بعد تعثر مفاوضاتها في الشأن ذاته مع بريطانيا (٧٦). لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية الليبية تمحورت حول الامتيازات النفطية الغربية، وتزايد النفوذ السوفيتي في ليبيا، وشهدت تراجعا ملحوظا وصل إلى حد التدهور، ثم القطيعة في الأعوام اللاحقة.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم، يمكن القول، أنه على الرغم من التطور الملحوظ في انتاج الصواريخ العابرة للقارات وحاملات الطائرات والغواصات، وظهور بوادر الانفراج في الحرب الباردة بعد تولي إدارة نيكسون الحكم في الولايات المتحدة، قد تبدو مبررات مقبولة لتراجع أهمية القاعدة ومن ثم قبول الانسحاب منها، فإن ما أظهره البحث أن تلك ما هي إلا عوامل ثانوية بالنسبة للعوامل الأساسية المتمثلة بما يأتي:

أن قيام نظام سياسي ثوري على النمط الناصري في ليبيا، جعل مسألة الانسحاب الأمريكي من قاعدة وايلس، والبريطاني من قاعدة العدم، من أولويات أهداف سياسته الخارجية. ولم يكن هذا الهدف قد استجد مع قيام الثورة، إنما هو في الواقع كان مطلبا شعبيا ملحا بدأ باعتراضات برلمانية وشعبية منذ استقلال ليبيا، ثم تحول إلى احتجاجات ومظاهرات شعبية كبيرة، في عام ١٩٦٤ بعد الخطاب الذي هاجم فيه عبد الناصر القواعد الأجنبية في ليبيا، وفي عام ١٩٦٧ بعدما أشيع عن الاستعمال الأمريكي للقاعدة في دعم إسرائيل أثناء حرب حزيران.

ووفقا لذلك، أصبحت مسألة الانسحاب الأمريكي من القاعدة ليست مطلبا للنظام، يتماشي مع توجهاته القومية المناوئة لإسرائيل فحسب، بل أحد المرتكزات الرئيسة لضمان التأييد الشعبي الواسع له، ومن ثم أمرا أساسيا لنجاحه، لأن أي نوع من التساهل في هذا الشأن سيعني المجازفة بوجود النظام برمته. وبين إدراك النظام لهذا الواقع من جهة، وخشيته من الاستخدام الأمريكي للقاعدة في إسقاطه من جهة أخرى، انتهج مجلس قيادة الثورة الليبي الأسلوب السلمي في بداية الثورة، الذي سرعان ما تحول إلى صراحة لا تخلو من حدة في طلب الانسحاب الأمريكي من القاعدة.

وظهر خلال البحث أن النظام الليبي، بعد أن وطد سلطته الداخلية في البلاد، أصبح بين يديه ما يكفي من الأوراق للضغط على الولايات المتحدة لحملها على الانسحاب، لعل أهمها، خلق انطباع لدى الإدارة الأمريكية، لاسيما السفير الأمريكي في طرابلس (جوزيف بالمر)، أن القاعدة هي العقبة الوحيدة أمام تطور العلاقات الأمريكية الليبية. ولما كان الجانب الأمريكي يرى أن تطور العلاقات مع ليبيا يضمن لها

الحفاظ على مصالحها النفطية هناك، المتمثلة بالشركات النفطية العاملة في ليبيا، علاوة على ضمان تدفق النفط الليبي إلى حلفائها الأوربيين، فقد وجدت أن الانسحاب من القاعدة أفضل بكثير من تعريض تلك المصالح للخطر، لاسيما وأن إمكانية استخدام القوة العسكرية لحماية تلك المصالح أمر بالغ الصعوبة، أمام واقع انتشار المخيمات والمواقع الخاصة بعمل الشركات الأمريكية في مناطق نائية على أراضي صحراوية واسعة المساحة. فضلا عن أن استعمال القوة العسكرية المباشرة، سواء كان ذلك للبقاء في القاعدة، أم لحماية المنشآت النفطية ستكون تكاليفه أكثر من الفوائد المتوخاة منه، ناهيك عما يثيره أي عمل عسكري ضد ليبيا لدى الدول العربية الأخرى، بما في ذلك تلك التي للولايات المتحدة مصالح حيوية فيها.

وهكذا توصل صناع القرار السياسي الأمريكي، إلى أن الخسائر التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة، من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية، في حال عدم الانسحاب، أكثر بكثير من تلك التي ستلحق بها إذا ما قبلت الانسحاب، لاسيما وأن موعد انتهاء مدة الاتفاقية الخاصة بالقاعدة هو في تموز ١٩٧١، مما سيوفر ورقة ضغط أخرى لدى النظام الليبي الجديد ويضعف من الموقف الأمريكي، إذا ما حاولت الولايات المتحدة تأجيل مسألة الانسحاب.

هوامش البحث

1- Boyne, Walter J., The Years of Wheelus Perforce Magazine, Vol. 91, No.1, January 2008,P.2.

٢- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نيقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٨٧.

٣- عقد في مدينة بوتسدام في برلين للمدة ١٦ تموز – ٢ آب ١٩٤٥. حضره الرئيس الأمريكي هاري ترومان والزعيم السوفيتي ستالين، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ثم كليمنت اتلي بعد فوزه في انتخابات ١٩٤٥ عن بريطانيا. ناقش فيه المؤتمرون عدد من القضايا أهمها: سيطرة الحلفاء على ألمانيا،

التعويضات، خط الاودر – نيس، وانضمام الاتحاد السوفيتي للحرب في الشرق الأقصى. وقد عد من المؤتمرات الناجحة التي عقدت أثناء الحرب العالمية الثانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر عبد الجليل الحربية، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية ١٩٤٥-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ص ص.

٤- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، ١٩٧٠؛ هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والمطابع، ليبيا، ١٩٨١، ص٧٣؛ جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٧٧.

٥- هنري ميخائيل، العلاقات الانكليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانكليزية الليبية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٥٥-١٥٦؛

El-Kiknia, Mansour, Libya’s Qaddafi the Politics of contradiction University Press of Florida, 1997, p.107.

٦- مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٧٧.

7- John, Ronald Bruce St., Libya and the United States two Centuries of Strife, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2006, p.49.

8- Boyne, Op. Cit., p.3

9- John, Op. Cit., p.11.

١٠- عبد الرحيم شلبي، تصفية القواعد الأمريكية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، السنة السادسة القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨٨؛

Year Book of United Nations, 1948, pp.276-277.

١١- سامي الحكيم، حقيقة ليبيا، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص١٢١-١٢٢؛ مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص١٧٨.

12- John, Op. Cit., p.63.

١٣- محمود المنتصر: أول رئيس وزراء للملكة الليبية بعد استقلالها للمدة كانون الأول ١٩٥١ – شباط ١٩٥٤. ينحدر من عائلة طرابلسية بارزة وتلقى تعليمه في جامعة روما. ولم ينضم إلى الحركة الوطنية في وقت مبكر، وانهمك بدلا من ذلك في إدارة الأعمال التجارية لعائلته. وفي عقد الثلاثينات عمل مديرا للوقف الديني ورئيسا لمجلس المدرسة الإسلامية العليا. في عام ١٩٥٠ عين المنتصر نائبا لرئيس المجلس الإداري في طرابلس. ثم أصبح عضوا في الجمعية الوطنية قبل أن يعين رئيسا لأول حكومة ليبية في آذار ١٩٥١. اختير رئيسا للوزراء للمرة الثانية للمدة من كانون الثاني ١٩٦٤-١٩٦٥.

John, Ronald Bruce St., Historical Dictionary of Libya, Fourth Edition, Scarecrow press, 2006, p.172.

١٤- سامي الحكيم، المصدر السابق، ص ص١٢٢-١٢٣.

١٥- نظمت المادتان الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون من المعاهدة البريطانية الليبية لعام ١٩٥٣ الموقف القانوني لأفراد القوات البريطانية. فخصصت الأولى للقضايا المدنية والثانية للقضايا الجنائية. وقسمت القضايا المدنية إلى ثلاث أنواع، نوع يحدث أثناء قيام حرب وهذا لا ينظر فيه، ونوع يقع أثناء أداء الجنود البريطانيين واجبهم الرسمي وهذا ممكن للحكومة الليبية أو الأفراد طلب تعويض عنه، ونوع ثالث يقع بدون أن يكون هناك واجب رسمي وهذا يخضع للقانون الليبي. أما الجنائية فإذا كانت الجناية تمس أمن الجانب

البريطاني فتحال إلى محكمة عسكرية بريطانية، أما إذ كانت جرائم عادية فيطبق فيها القانون الليبي. للمزيد ينظر: هنري أنيس ميخائيل، المصدر السابق، ص ص٢٨٧-٢٩٣.

١٦- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، بريطانيا، ١٩٦٢، ص ص١٨٢-١٩٢؛ مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، ألمانيا، ٢٠٠٣، ص٢٥٤؛

Praeger, Frederick A., Air Dates, New York, 1957.

١٧- عبد الرحيم شلبي، المصدر السابق، ص٩١؛ سامي الحكيم، المصدر السابق، ص١٢٩.

18- Sandars C.T. America’s overseas Garrisons the Leasehold Empire, New York, 2000, p.49.

١٩- سامي الحكيم، المصدر السابق، ص١٢٩.

٢٠- قاعدة الظهران: قاعدة أمريكية أنشئت في المملكة العربية السعودية بموجب اتفاق وقع بين الطرفين عام ١٩٤٥، ازدادت أهميتها في نهاية عقد الأربعينات وعقد الخمسينات في إطار المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، علاوة على تزايد أهميتها في مجال النقل التجاري من آسيا إلى أوربا وبالعكس، بحكم قربها من حقول الدمام النفطية، وفي عام ١٩٦١ أصبحت تعرف بمطار الظهران الدولي، وفي العام التالي تخلت عنها الولايات المتحدة.

21- En.wikipedia.org /wikil/Dhahran_ Airfiel

٢٢- السيد عثمان عوض، العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الجيزة، ١٩٩٤، ص٩٣.

٢٣- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، بيروت، ١٩٨١، ص٢١٢.

٢٤- رئيس وزراء ليبيا للمدة أيار ١٩٥٧ – تشرين الأول ١٩٦٠. ولد عام ١٩٠٩ في عائلة معروفة بنشاطاتها الوطنية. عين عضوا في الجمعية التأسيسية عام ١٩٥٠ ثم انتخب عضوا في البرلمان الليبي عام ١٩٥٢ وبقى كذلك حتى شكل الحكومة في عام ١٩٥٧.

(John, Historical Dictionary of...., p.140)

٢٥- مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص١٨٥.

٢٦- شكل في عام ١٩٥٤ من أعضاء متساويين عن كل جانب وبرئاسة ليبية، له صلاحية اختيار مشروعات تنشيط الاقتصاد الليبي في مجالات الزراعة، الصناعة، التعليم، التدريب المهني، إصلاح المرافق العامة، وتنفيذ تلك المشروعات والإشراف عليها. (مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة...، ص٢٥٤).

٢٧- مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص١٨٦.

٢٨- سامي الحكيم، المصدر السابق، ص١٣٤.

٢٩- رئيس وزراء ليبيا للمدة من تشرين الأول ١٩٦٠ – آذار ١٩٦٣. ولد في فزان ونال تعليمه الأول في المدارس الدينية، درس التاريخ والقانون وبرز في الإدارة المحلية لفزان، مؤيدا قويا للنظام الملكي، وشغل منصب وزير الصحة ووزير المالية والاقتصاد الوطني قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. غير أن حكومته أضعفت نتيجة لاستمرار الخلاف بين سلطات الولايات والسلطة الفيدرالية، وتزايد الفجوة بين الملك وشعبه.

(John, Historical Dictionary of...., p.36)

٣٠- رئيس وزراء ليبيا للمدة (آذار ١٩٦٣ –كانون الأول ١٩٦٤، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس. شغل منصب رئيس المجلس التنفيذي في طرابلس ثم سفيرا لبلاده في مصر معظم عقد الخمسينات، على الرغم من إشغاله منصب وزير العدل لمدة قصيرة عام ١٩٥٦. ثم أصبح سفيرا لبلاده في الولايات المتحدة والأمم المتحدة للمدة ١٩٦٠-١٩٦٣. وفي عهده تحولت ليبيا من النظام الفيدرالي إلى النظام الوحدوي، وأعطي حق الاقتراع للمرأة.

(John, Historical Dictionary of libya ...., p.75)

31- (John, Libya and the United states.. .,P 80.

٣٢- ينظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في جامعة القاهرة بمناسبة عيد الوحدة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٦٤ على الموقع الآتي:

http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1070& lang=ar

٣٣- للمزيد من التفاصيل عن موقف المنتصر من القواعد والمفاوضات الليبية – الأمريكية حولها ينظر: صادق فاضل زعيتر الزهيري، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ٢٠١٠، ص٢٣٣-٢٤٧.

٣٤- رئيس الوزراء الليبي للمدة آذار ١٩٦٥ – حزيران ١٩٦٧. خدم في الإدارة البريطانية لبرقة، ثم أصبح حاكما عاما لها عام ١٩٥٣، وزيرا للخارجية في حكومة المنتصر الأولى. وقد جاء مازق إلى السلطة في حين اشتدت معارضة الطلبة والعمال للنظام الملكي. أعفي من منصبه بعد الاضطرابات التي حصلت في ليبيا أثناء عدوان ١٩٦٧ وبعده.

(John, Historical Dictionary of...., p.166)

35- John,, Libya and the United states...,P.82.

٣٦- مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة...، ص٣٢١.

٣٧- المصدر نفسه، ص٣٤١.

٣٨- نقلا عن عبد الرحيم شلبي، المصدر السابق، ص٩٢

39- John,, Libya and the United states ...,P.82.

٤٠- مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة...، ص٣٤١.

41- F.R.U.S., Vol. XXIV, Telegram from the Department of State to the Embassy in Libya, 2 June, 1967, No.83; Telegram from the Department of State to the Embassy in Libya, 7 June, 1967, No.-84; Telegram from the Department of State to the Embassy in Libya, 13 June, 1967, No.85.

٤٢- للمزيد من التفاصيل عن الموقف الأمريكي من حرب ١٩٦٧ ينظر: مصطفى علوي، السلوك الأمريكي في أزمة أيار/مايو – حزيران/يونيو ١٩٦٧، في: السياسة الأمريكية والعرب، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ص١٢٧-١٣٨.

43- F.R.U.S., Vol., E-5, Part 2, Memorandum from Harold Sounders of the National Security Council Staff to the Special Assistant to the President's Assistant for National Security Affairs (Lake) for the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, 2 September, 1969, No.37.

44- F.R.U.S., Vol., E-6, Part 2, Memorandum from the Assistant Security of State to the African Affairs (Newsom) to the Acting Security of State (Richardson), 4 September, 1969, No.38.

45- F.R.U.S., Vol., E-5, Part 2, Intelligence Memorandum, 16 September 1969, No.39.

46- Ibid.

47- Ibid.

48- Ibid.

49- F.R.U.S., Vol., E-5, Part 2, the Telegram 1134 from the Embassy Office in Benghazi to the Department of State and the Embassy in Libya, 30 October, 1969, No. 42.

50- F.R.U.S., Vol., E-5, Part 2, Memorandum from Harold Sounders of the National Security Council Staff to the Special Assistant to the President's Assistant for National Security Affairs (Lake) for the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), 17 November, 1969, No.43.

51- Haley, p. Edward, Qaddafi and the United States since 1969, p.19.

52- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Memorandum from Robert Behr and Harold Saunders of National Security Council staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) ,20 November, 1969, No.44.

53- Ibid.

54- Haley, Op. Cit., pp.4-5.

55- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2 ,Minutes of the Washington Special Actions Group Meeting, 24 November, 1969, No.45.

56- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Memorandum from Harold Sounders of National Security of Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), 11 December, 1969, No.47.

57- Ibid.

58- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Memorandum from the Assistant Secretary of the to African Affairs (Newsom) to the Under Secretary of State for Political Affairs (Johnson), 23 December 1969, No.49.

٥٩- ينظر على سبيل المثال:

John,., Libya and the United States ...,.pp.91-92; Haley, Op. Cit., pp.21- 22;

السيد عوض عثمان، المصدر السابق، ص٩٦.

٦٠- ينظر هامش رقم (٧٥) من هذا البحث.

61- F.R.U.S., Vol., E-5, part2, No.49..,

62- Ibid, No.49

63- F.R.U.S., Vol., F-5, part2, National Intelligence Estimate 36. 5-69, 30 December, 1969, No.50.

٦٤- ولد في منطقة قبلية على مقربة من مدينة سرت الحالية. تلقى تعليمه الأولي في مدرسة إسلامية ثم في مدرسة ثانوية في سبها وأخيرا في مصراته. وفي شبابه كان يقضي الليل في المساجد ويذهب لزيارة عائلته في أيام الجمع فقط. كان لهزيمة ١٩٤٨ وثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر أثرا واضحا في تكوينه الفكري السياسي. طرد من المدرسة إثر اتهامه بإثارة الاضطرابات الطلابية أثناء حرب السويس ١٩٥٦ ثم أكمل تعليمه على يد مدرس خصوصي في مصراته، حيث أظهر اهتماما خاصا بدراسة التاريخ، لكنه لم يحقق نجاحا أكاديميا عندما دخل إلى جامعة طرابلس لدراسة التاريخ. وفي عام ١٩٦٣ دخل القذافي الأكاديمية العسكرية الملكية الليبية في بنغازي وتخرج منها عام ١٩٦٥، وكان قد تلقى قبل تخرجه تدريبا في تركيا وبريطانيا وشكل مع عدد من زملائه تنظيم الضباط الأحرار وهو لا يزال طالبا في الأكاديمية العسكرية، ثم أصبح ذلك التنظيم أكثر قوة بعد هزيمة ١٩٦٧. تمكن القذافي من إسقاط الحكم الملكي في الثورة التي عرفت بثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩. وبعد الاستيلاء على السلطة أصبح القذافي رئيسا للجنة المركزية لحركة الضباط الأحرار التي أطلقت على نفسها مجلس قيادة الثورة، ثم أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة. وعلى الرغم من أن مجلس

قيادة الثورة كان هو من يتولى السلطة في البلاد من الناحية النظرية، إلا أن السلطة الفعلية على البلاد كانت بيد القذافي.... وفي أيلول ١٩٧٦ أعلن عن تأسيس المؤتمر الشعبي العام ليكون بديلا عن مجلس قيادة الثورة، ثم نصب نفسه رئيسا لهذا المؤتمر عام ١٩٧٧، واستقال منه عام ١٩٧٩ محتفظا بمنصبه قائدا عاما، ثم أطلق على نفسه لقب (زعيم الثورة) حتى الإطاحة به ومقتله عام ٢٠١١.

(John, Historical Dictionary of Libya.., pp.207-209)

65- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2,Telegram 169 from the Embassy in Libya to the Department of State and Defense, 26 January 1970, No.51; Memorandum from the President’s Assistant for National security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Undated, No.52.

66- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, No.52, Op. Cit.,

67- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Intelligence Memorandum 490170, Washington, February 13, 1970, No.53.

68- Ibid, No.53.

69- F.R.U.S., Vol., E-5, part2, Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, 20 March, 1970, No.54.

70- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Telegram 724 from the Embassy Libya to the Department of State, 13April, 1970.N0.57.

71- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Memorandum from the Special to the deputy Director for plans of the Central Intelligence Agency through the Deputy Director for plans (Karamessines) to the Director of Central Intelligence (Helms), 16 April, 1970, No.56.

72- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Telegram 70798 from Department of State to the Embassy Libya, 9 May, 1970.

73- F.R.U.S., Vol.9, E-5, Part2, Intelligence Brief INRB 131 from the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Denny) to Acting Secretary of State Richardson, 27 May, 1970, No.58.

74- F.R.U.S., Vol.9, E-5, Part2, Letter from the Undersecretary of State for Political Affairs (Johnson) to the Deputy Secretary of Defense (Packard), 2 June, 1970, No. 59.

75- F.R.U.S., Vol.9, E-5, Part2, Memorandum from the executive Secretary (Eliot) to the President's Assistant for National Secretary Affairs (Kissinger), 12 June, 1970,No.60.

76- F.R.U.S., Vol., E-5, Part2, Intelligence Memorandum 531/70, Washington, July 31, 1970,NO.63; Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, Washington, August 5, 1970,NO.64.

المصادر

أولا: الوثائق الأمريكية المنشورة:

- Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Vol., E-5, Part2, Documents on North Africa 1969-1979, Libya.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- حيدر عبد الجليل الحربية، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية ١٩٤٥-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.
- صادق فاضل زعيتر الزهيري، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠١٠.
- مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣

ثالثا: الكتب العربية والمعربة:

- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
- سامي الحكيم، حقيقة ليبيا، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، بيروت، ١٩٨١.

- السيد عثمان عوض، العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الجيزة، ١٩٩٤.
- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، ١٩٧٠.
- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، بريطانيا، ١٩٦٢.
- ....، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، ألمانيا، ٢٠٠٣.
- مصطفى علوي، السلوك الأمريكي في أزمة أيار/مايو – حزيران/يونيو ١٩٦٧، في: السياسة الأمريكية والعرب، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.
- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الانكليزية – الليبية مع تحليل للمعاهدة الانكليزية – الليبية، القاهرة، ١٩٧٠.
- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والمطابع، ليبيا، ١٩٨١.
- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نيقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، بيروت، ١٩٦٦.

الكتب باللغة الانكليزية:

- Haley, p. Edward, Qaddafi and the United States since 1969, New York ,1984.
- El-Kiknia, Mansour, Libya’s Qaddafi the Politics of Contradiction, University Press of Florida, 1997.
- John, Ronald Bruce St., Libya and the United States two Centuries of Strife, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2006.

- Praeger, Frederick A., Air Dates, New York, 1957.
- Sandars C.T. America's Overseas Garrisons the Leasehold Empire, New York, 2000.
- Year Book of United Nations, 1948-1949.

خامسا: المقالات:

العربية:

- عبد الرحيم شلبي، تصفية القواعد الأجنبية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، السنة السادسة، مصر، ١٩٧٠.

الانكليزية:

- Boyne, Walter J., The years of Wheelus, Perforce Magazine, Vol. 91, No.1, January 2008.

سادسا: الموسوعات والقواميس التاريخية:

- John, Ronald Bruce St., Historical Dictionary of Libya, Fourth Edition, Scarecrow press, 2006.
- EnWikipedia.org /Wiki/Dhahran_ Airfield.